مكامن ضعف تنافسية القطاع السياحي الجزائري

قراءة معمقة على ضوء المؤشر

The Travel & Tourism Competitiveness Index

-TTCI-٢٠١٣

د. قاسمي شاكر

د. قحايرية سيف الدين

سعيدي فارس

جامعة الشاذلي بن جديد الطارف

الكلمات المفتاحية:

تنافسية، سياحة، قطاع، الجزائر، ضعف

مستخلص البحث:

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على قطاع السياحة الجزائري، من خلال تقديم قراءة معمقة لمختلف نقاط الضعف، حيث يرتكز البحث على ما ورد في التقرير الدولي الخاص بالتنافسية في مجال السفر والسياحة ٢٠١٣، ومن خلال استخدام مكونات المؤشر الدولي للتنافسية، سنحاول الوقوف على الأسباب الحقيقية لقلة تنافسية القطاع السياحي الجزائري.

SUMMARY:

This research aims to shed light on the Algerian tourism sector by providing an in-depth reading of the various weaknesses. The research is based on the international report on competitiveness in the field of tourism and tourism. ٢٠١٣. Using the components of the international index of competitiveness, So, to find out the real reasons for the low competitiveness of the Algerian tourism sector.

مقدمــة:

يعتبر قطـاع السياحة أحد القطاعـات الاقتصـادية بالغـة الأهميـة، بـالنظر لمـا يـوفره مـن مداخيل من العملة الأجنبية من جهة و ما يقدمه من وظائف مباشرة و غير مباشرة بالنظر لكونه قطاعا يعتمد على توظيف مكثف لليد العاملـة، ناهيك عن تحول هذا القطـاع إلـى مجـال واسـع للصناعة السياحية، حيث نجد الكثير من البلدان لا تكاد تخلوا من تدفق السياح طيلة السنة.

وبالنظر للأهمية البالغة لهذا القطاع ومـا يمكن أن ينجـر عنـه مـن خلق للثروة ودعم للتنميـة كان لزاما على الحكومات المختلفة وضع استراتيجيات هادفة لدعم و تطـوير القدرات التنافسية لهذا الأخير، وبالرغم من أن تنافسية قطـاع السياحة تعتبـر جـزءا لا يتجـزأ مـن التنافسية العامـة لاقتصاد ما إلا أن دراسات حديثة حاولت التركيز على تدقيق أبعاد التنافسية ومكوناتهـا فـي هذا القطـاع، والجزائـر كغيرهـا مـن الـدول السـائرة فـي طريـق النمـو تسـعى جاهدة لتطـوير قدراتها الاقتصادية عموما وفي مجال السياحة خصوصا، إلا أن الأرقام والتقارير العامـة والخاصـة مـن داخل البلد وخارجه تشير إلى تردي الوضعية الاقتصادية عموما وارتباطها بشكل كبير بمداخيل (بمدخولات) الصادرات من المحروقات بشتى أنواعها، وهو مـا دفعنـا إلـى إعداد هذا البحث والـذي نرمـي مـن خلالهـا إلـى تسليط الضـوء علـى واقـع القطـاع السياحي الجزائـري ومـن ثمـة التسـاؤل عن مدى تنافسيته وعن مكـامن الضـعف فيـه وذلك علـى ضـوء التقرير الـدولي حـول التنافسية في مجالي السفر والسياحة.

و من هنا تأتي إشكالية بحثنا هذا والتي يمكن صياغتها في التساؤل التالي:

ما هو واقع السياحة في الجزائر و ما هي مكامن الضعف في هذا القطاع الحيوي ؟

فرضيات البحث:

للإحاطة بالإشكالية السابقة ارتأينا تقديم جملة من الفرضيات:

- الفرضـية الأولـى: يعـاني القطـاع السـياحي الجزائـري مـن التهمـيش و قلـة الاهتمـام، استثماريا.
- الفرضـية الثانيـة: يسـاهم القطـاع السـياحي الجزائـري بشـكل ضـئيل فـي خلـق الثـروة و التنمية الاقتصادية.
- النسبة للفرضية الثالثة: يرجع الركود الذي يعـاني منـه القطـاع السياحي الجزائـري إلـى ضعف متعدد الأبعاد.

أهمية الموضوع:

إن البحث في موضوع التنمية السياحية و تطوير قطاع السفر يعد أمرا بالغ الأهمية لما ينطوي عليه القطاع من فرص استثمارية ومجالات تنموية متعددة الأبعاد و المزايا، و لا يمكن أن يتصور في عالم اليوم المتسارع و المليء بالمنافسة حدوث تنمية اقتصادية بمنأى عن قطاع سياحي متطور، نشط و فعال، و هو ما يجعل بحثنا في أسباب و مكامن ضعف قطاع السياحة الوطني على درجة عالية من الأهمية.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على ثلاث نقاط أساسية مفادهما:

- تبيان أن قطاع السياحة الجزائري يعاني من تهميش فيما يتعلق بالمشاريع الاستثمارية، خاصة في غياب رؤية و إستراتيجية واضحة المعالم لتطوير هذا الأخير.
- إبراز المساهمة الضئيلة لقطاع السياحة الوطني في خلق الثروة بالنظر لطبيعة الزبائن و حجم الاستثمارات المحققة.
- توضيح الضعف متعدد الأبعاد الذي يعاني منه قطاع السياحة الوطني، على ضوء المؤشر الوارد في التقرير الدولي حول التنافسية في مجالي السفر و السياحة.

منهج البحث:

اعتمدنا في بحثنا هذا على المنهج الوصفي محاولة منا لتقديم قراءة واضحة و معمقة للأرقام و الإحصائيات الواردة في مختلف التقارير، كما كان للمنهج المقارن حظا وافرا في تحليل المادة العلمية حيث عكفنا على تقديم مقارنة قطاعية لتبيان مكانة و موقع قطاع السياحة على الخريطة الاقتصادية الوطنية، و لم نهمل استخدام المنهج التحليلي في معالجة البيانات و المعطيات، مما مكننا من إعطاء صورة واضحة و قراءة معمقة لإشكالية تعثر و تخلف قطاع السياحة الوطني.

الدراسات السابقة:

لم نتعرض فيما قمنا به من مسح للأدبيات و الدراسات المتعلقة بقطاع السياحة و السفر لمن تعرض لإشكالية ضعف القطاع السياحي الجزائري على ضوء ما ورد في التقرير الدولي حول السياحة و الأسفار الصادر في سنة ٢٠١٣، و المتضمن لمؤشر التنافسية الخاص بالسفر و السياحة عبر العالم، و بالرغم من أن الدراسات كانت كثيرة و متنوعة حول موضوع القطاع السياحي الوطني إلا أن مقاربتنا كانت جد متميزة بالنظر لتركيزنا على تفاصيل و مكامن ضعف

القطاع السياحي الوطني في إطار نظرة متكاملة و متعددة الأبعاد، بين تنظيمية، هيكلية، و ثقافية.

١- مؤشر التنافسية السياحية، المفهوم، المكونات و الأبعاد:

يعتبر مؤشر التنافسية للسفر و السياحة **"The Travel & Tourism Competitiveness Index -TTCI-"**، المؤشر الأكثر قوة و تميزا على الإطلاق لقياس مدى جاذبية الدول كوجهة سياحية عبر العالم إضافة إلى تحديد و قياس القدرات التنافسية لتلك الدول في مجالي السياحة و التنمية السياحية، و قد تم تطوير هذا المؤشر من طرف مجموعة من المتعاملين و مكاتب الدراسات المرموقة على الصعيد الدولي، إذ يرتكز هذا المؤشر على ثلاث محاور أساسية، يعكس التحكم بها قوة و تنافسية اقتصاد ما في مجال السفر و السياحة، و يتكون كل مؤشر من مجموعة من المكونات و التي تعطي مجتمعة صورة دقيقة و واضحة عن القدرات التنافسية في مجالي السفر و السياحة، و الشكل التالي يوضح مكونات هذا المؤشر:

شكل رقم:-١-، -المحاور الأساسية لمؤشر التنافسية في مجال الأسفار و السياحة-

المصدر: - Jennifer Blanke and Thea Chiesa. (٢٠١٣). 'The Travel & Tourism -Competitiveness Report ٢٠١٣', Word Economic Forum, Insight Report, P:٨ .

من الشكل أعلاه نلاحظ أن المحاور الأساسية التي يرتكز عليها مؤشر تنافسية السياحة، هي المحيط التنظيمي، محيط الأعمال و الهياكل القاعدية و الموارد الثقافية، الإنسانية والطبيعية،

حيث أن القدرات التنافسية لبلد ما تتعلق أساسا بقوة و متانة المحاور المذكورة أعلاه، و التي تحتوي على مجموعة من المكونات، و التي نفصلها فيما يلي[٣٢]:

- **المحور الأول**: يضم هذا المحور جملة من المكونات التي تتعلق أساس بجملة التشريعات، القواعد و التنظيمات التي تؤطر الأنشطة التي ترتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بمجال السفر والسياحة، خاصة ما تعلق منها بمدى استقرار التشريعات واستدامتها، و هو ما يعكس أهمية الاستقرار التشريعي بالنسبة للمستثمرين في مجال السياحة و السفر، كما يلاحظ أن هناك أهمية خاصة لكل ما تعلق بالمحافظة على المحيط و أيضا ما تعلق بالسلامة و الصحة، ناهيك عن ما يجب أن يكتسيه مجال السياحة و الأسفار من أولوية خاصة فيما يتعلق بإعداد الموازنة العامة للدولة بما يضمن دعما متواصلا و نوعيا لهذا القطاع. من خلال جملة المكونات التي تم إيرادها ضمن محور المحيط التنظيمي يتضح أن للجانب التشريعي أهمية خاصة في مجال تطوير القدرات التنافسية للقطاع السياحي، حيث لا يمكن أن يتصور تطورا أيا كان نوعه دون أن يكون هناك منظومة تشريعية تضمن استدامة تنموية متعددة الأبعاد مرتكزة في بداية الأمر و نهايته على الحفاظ على المستثمر من جهة، و على المقدرات من جهة ثانية و على القدرات الاستهلاكية للزبائن من جهة ثالثة.
- **المحور الثاني**: و يتعلق بمحيط الأعمال والهياكل القاعدية المتوفرة والتي يعتزم توفيرها على المديين القصير و المتوسط، و نجد ضمن هذا المؤشر جملة من المكونات والتي نوردها فيما يلي:
- كمكون أول نجد جملة الهياكل القاعدية المخصصة لأنشطة الطيران، والمتمثلة أساسا في المطارات وما يلزم أن يجاورها من أماكن إقامة ومحطات مواصلات و غيرها من المرافق ذات الأهمية القصوى فيما يتعلق بتكريس خدمة سفر متميزة عبر الطائرات، فلا يمكن أن يتصور أن تتدفق جموع السياح إلى بلد ما ليجدوا أنفسهم في طوابير غير منتهية من أجل استكمال إجراءات التسريح من المطار، أو بصدد انتظار ساعات من أجل الحصول على الأمتعة أو انتظار تخصيص مدرج قد يستغرق عشرات الدقائق، .... و هي كلها أمثلة عما يمكن أن يسببه نقص الهياكل القاعدية المتعلقة بأنشطة الطيران من انزعاج لدى فئة السياح و ما يمكن أن ينجر عن ذلك من قرارات لاحقة قد تكون ذات تأثير سلبي متعلق بتلك الوجهة التي سبق وأن عانوا كثيرا أثناء تواجدهم بها.

[٣٢] Jennifer Blanke and Thea Chiesa. (٢٠١٣). 'The Travel & Tourism Competitiveness Report ٢٠١٣', Word Economic Forum, Insight Report, P:٥.

- المكون الثاني يتمثل في جملة الهياكل القاعدية المدعمة و الممتدة من و إلى المطارات، و التي من شأنها أن تسهل بشكل كبير من تدفق جموع السياح من/و إلى تلك الوجهات، فإذا كانت المطارات و التي تعتبر المنافذ الأكثر استخداما في أغلب دول العالم، منقطعة عن المدن و عن الأماكن العمرانية، كان ذلك عائقا أساسيا أمام ازدهار القطاع السياحي، بالنظر للمشقة التي يتكبدها السائح من أجل الوصول إلى المراكز السياحية.

المكون الثالث يتمثل في جملة المرافق و الهياكل السياحية، قرى، منتجعات، فنادق، مراكز تسوق، حدائق، منتزهات، مباني،.....الخ، و تعتبر هذه المرافق المستقبلات الأساسية التي يعول عليها كل اقتصاد لضمان إقامة مريحة، متنوعة و مميزة للسياح على اختلاف أنواعهم، حيث أن قلة المرافق و الهياكل المعدة للاستقبال يمكن أن تلعب دور العائق أمام تطوير القطاع السياحي بالنظر إلى أنه في حالة قلة المرافق فإنه سينجر عن ذلك ضغط كبير على المرافق الموجودة مما سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار، من جهة و إلى تدنى مستوى الخدمة و تدهور تلك المرافق من جهة ثانية، و عليه فلابد من إيلاء ما يلزم من الاهتمام بهذا المكون الأساسي.

بالنسبة للمكون الرابع والمرتبط أساسا بتكنولوجيات المعلومات و الاتصال، فمن الواضح أن غياب الهياكل القاعدية في هذا المجال سيكون عائقا أمام تطور قطاع السفر و السياحة في أي بلد كان، خاصة في ظل ما يشهده العالم من ثورة معلوماتية و تكنولوجية، من الواضح أنها قد رسمت خطوطا و أنماطا استهلاكية غائرة في أذهان المستهلكين عموما و السياح خصوصا.

ـ المحور الثالث: الذي يرتكز عليه مؤشر التنافسية الخاص بالأسفار و السياحة، يتعلق بالموارد الثقافية، الإنسانية و الطبيعية، الموجودة داخل البلد، و هي مكونات تتعلق أساسا بالموروث الثقافي، الإنساني و حتى الطبيعي للبلد، و الذي ينبغي أن يثمن و يستثمر بشكل عقلاني يسمح بإظهار التميز و الثراء الذي من شأنه أن يجلب السائح الداخلي أو الأجنبي، وبالرغم من أن البلدان تختلف من حيث غنى وتميز موروثها إلا أن الملاحظ حول هذه المكونات هو أن قوتها لا تتعلق بمدى توفرها بقدر ما تتعلق بالتميز في مجال التثمين والإظهار، فمدار الأمر حول ما يبذل من مجهودات في إطار رؤية إستراتيجية و في سبيل تحقيق أهداف واضحة و محددة بدقة.

مما سبق يتضح أن مؤشر التنافسية الخاص بالسفر والسياحة يمكن من إعطاء قراءة متميزة، دقيقة وواضحة للقدرات التنافسية للدول في مجال السياحة و السفر، حيث أن أي ضعف

داخل اقتصاد ما لا يمكن أن تنفك أسبابه عن شبكة المكونات التي تم ذكرها فيما سبق، و عليه فإننا سنحاول استنادا إلى تلك المكونات إعطاء قراءة تحليلية لقطاع السياحة الجزائري بحثا عن مكامن الضعف محاولين تقديم تصور واضح لمخرج اقتصادي واقعي لأزمة السياحة الجزائرية.

٢- مستوى الاستثمار السياحي في الجزائر، مسح قطاعي مقارن:

إن الوقوف على المشاكل التنموية عموما في الجزائر و على التعثر الذي يعيشه القطاعي السياحي خصوصا يستدعي تقديم صورة واضحة عن مدى الاهتمام بهذا القطاع من جهة و على مكانته من جهة ثانية، و لن يتسنى لنا ذلك إلا من خلال إجراء مسح رقمي مقارن لما تم إنجازه من مشاريع استثمارية في مختلف القطاعات، معتمدين في ذلك على جملة من الإحصائيات و الأرقام المحدثة المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار -ANDI-.

من الجدول المبين أدناه و الذي يتضمن جملة من البيانات المحينة إلى غاية شهر ماي ٢٠١٧، و التي تتعلق بجملة المشاريع التي تم إنجازها على طول المدة ٢٠١٢ -٢٠١٦، نلاحظ المكانة الضعيفة التي يحتلها قطاع السياحة من حيث مدى الاهتمام به من جهة ومن حيث استقطابه للمشاريع الاستثمارية الجديدة من جهة ثانية، حيث نجد أن عدد المشاريع المنجزة على طول الفترة المدروسة قدر بـ ١٠١٨ مشروع، وهو عدد ضئيل يعكس قلة الاهتمام بهذا القطاع وقلة جاذبيته الاستثمارية، إذ أن المرتبة الأولى عادت إلى قطاع النقل والذي بلغ عدد المشاريع المنشأة به ٣١٠٩٧ مشروعا، كما نلاحظ ان المرتبة الثانية عادت إلى قطاع البناء بـ ١١٣٨٩ مشروع منشأ بين سنتي ٢٠١٢ و ٢٠١٦، ثم يليه قطاع الصناعة بـ ١١٢٥٦ مشروع، ومن بين القطاعات التسعة المعنية بالإحصائيات نجد أن قطاع السياحة يتموقع سادسا، وهو ما يجعلنا نتساءل عن سبب تلك المرتبة المتراجعة التي يحتلها القطاع السياحي بالرغم من ما تملكه الجزائر من مقومات سياحية لا تخفي عن العوام فضلا عن أصحاب الاختصاص.

جدول رقم: -١-، -المشاريع المحققة بين سنتي ٢٠١٢ و ٢٠١٦ حسب القطاع-

الفرع الصناعي	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	منصب الشغل	%
الزراعة	1 316	2,06%	222 790	1,74%	53 445	4,69%
البناء	11 389	17,85%	1 310 896	10,24%	246 138	21,62%
الصناعة	11 256	17,64%	7 411 469	57,90%	466 382	40,97%
الصحة	935	1,47%	171 948	1,34%	22 478	1,97%
النقل	31 097	48,74%	1 095 948	8,56%	162 976	14,32%
السياحة	1 018	1,60%	974 396	7,61%	62 069	5,45%
الخدمات	6 786	10,64%	1 169 895	9,14%	116 476	10,23%
التجارة	2	0,00%	10 914	0,09%	4 100	0,36%
الاتصالات	5	0,01%	432 578	3,38%	4 348	0,38%
المجموع	63 804	100%	12 800 834	100%	1 138 412	100%

المصدر: -موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار -ANDI-على شبكة الانترنت، متاح على الرابط التالي:

http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement?id=٣٩٥

لو تمعنا في الشكل التالي –شكل رقم: -٢-، يتبين بوضوح الحجم البسيط لقطاع السياحة على الخريطة الاستثمارية الوطنية مقارنة بقطاعات أخرى على غرار قطاع النقل، الصناعة، الخدمات والبناء ، وعليه فلابد من التساؤل عن سبب تخلف هذا القطاع تنمويا مقارنة ببقية القطاعات من جهة و عن تنافسيته مع قطاعات أخرى قبل التساؤل عن تنافسيته مع قطاعات السياحة التابعة لدول أخرى، فمن غير المعقول، في ظل ما تملكه الجزائر من قدرات و موارد سياحية، أن يكون لها قطاع سياحي متدهور لا يقوى حتى على منافسة قطاعات أخرى من حيث استقطاب المستثمرين و من حيث استثارة انتباه المجهودات الوطنية التي رمت إلى تطوير الاقتصاد الوطني لسنوات طويلة.

شكل رقم: -٢-، -المشاريع المحققة بين سنتي ٢٠١٢ و ٢٠١٦ حسب القطاع-

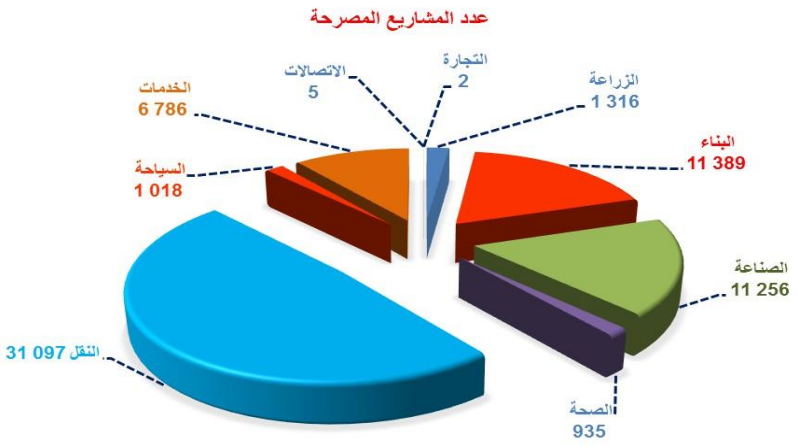

المصدر: -موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار -ANDI-على شبكة الانترنت، متاح على الرابط التالي:
http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement?id=٣٩٥

و في محاولة منا لتعميق فهمنا لوضعية القطاع السياحي الوطني، سنسلط الضوء على مدى اهتمام المستثمر الأجنبي بالاستقرار داخل القطاع السياحي الجزائري، حيث يتضح من الجدول أدناه أن هناك عزوفا أجنبيا كبيرا عن الولوج إلى القطاع السياحي الوطني، إذ لم يسجل القطاع إلا ١٤ مشروعا أجنبيا على الفترة الممتدة بين ٢٠١٢ و ٢٠١٦، و بنسبة استثمارية مقدرة بـ ١،٧% من مجموع الاستثمارات المحققة خلال نفس الفترة، و بذلك يحتل قطاع السياحة الوطني المرتبة السادسة من بين القطاعات الأكثر جذبا للاستثمار الأجنبي، إلا أن المبالغ المخصصة للاستثمار في هذا القطاع تبقى متواضعة، حيث نلاحظ أن قطاع الاتصالات يسجل عددا ضعيفا من المشاريع الاستثمارية قدرت بمشروع واحد إلا أن المبلغ المخصص يبقى مرتفع نسبيا.

جدول رقم: -٢-، عدد المشاريع الأجنبية المحققة بين سنتي ٢٠١٢ و ٢٠١٦ حسب القطاع-

الفرع الصناعي	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	منصب الشغل	%
الزراعة	14	1,70%	4 373	0,20%	618	0,52%
البناء	137	16,67%	77 661	3,50%	23 040	19,28%
الصناعة	495	60,22%	1 783 922	80,48%	70 793	59,23%
الصحة	6	0,73%	13 572	0,61%	2 196	1,84%
النقل	25	3,04%	14 820	0,67%	1 727	1,44%
السياحة	14	1,70%	113 772	5,13%	6 309	5,28%
الخدمات	130	15,82%	119 139	5,37%	13 342	11,16%
الاتصالات	1	0,12%	89 441	4,03%	1 500	1,25%
المجموع	822	100%	2 216 699	100%	119 525	100%

المصدر: -موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار -ANDI-على شبكة الانترنت، متاح على الرابط التالي:
http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement?id=٣٩٥

الشكل رقم : -٣-، يعطي ترجمة أوضح للأرقام التي أوردناها في الجدول أعلاه حيث يبدو الانسحاق الكبير الذي، يشهده قطاع السياحة الوطني، مقارنة ببقية القطاعات، إلا أن المقارنة تتضمن في طياتها مفارقة عجيبة تجمع بين موارد و مقدرات سياحية ضخمة متوفرة بسخاء في الجزائر و بين قطاع حساس و ذو بعد استراتيجي يشهد تخلفا كبيرا هيكليا و تنظيميا.

شكل رقم: -٣-، عدد المشاريع الأجنبية المحققة بين سنتي ٢٠١٢ و ٢٠١٦ حسب القطاع-

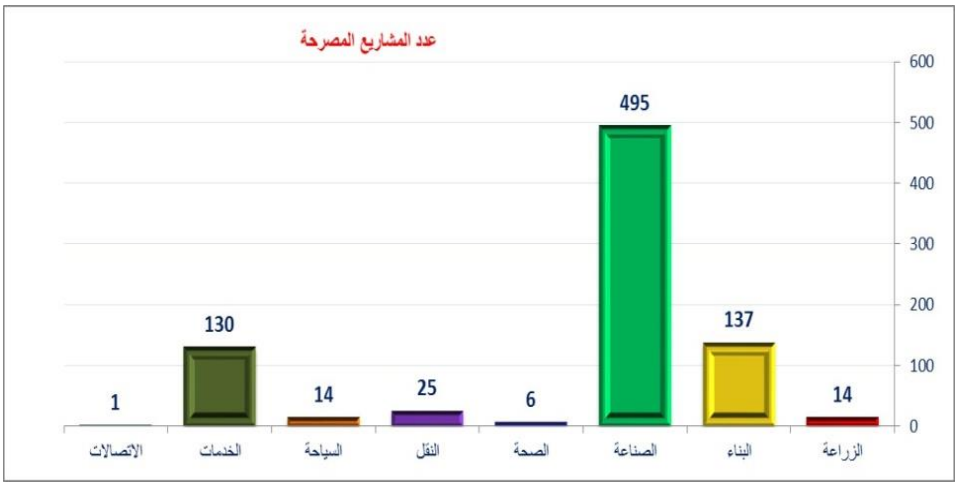

المصدر: -موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار -ANDI-على شبكة الانترنت، متاح على الرابط التالي:
http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement?id=٣٩٥

بناءا على البيانات السابقة تبين لنا الضعف الكبير الذي يعاني منه قطاع السياحة الوطني، وحيث أن هذا الأخير يعتبر من أهم فروع القطاع الثالث والتي يعول عليها كثيرا في الدول المتقدمة فيما يتعلق بتوفير المداخيل من العملات الأجنبية المختلفة من جهة و ضمان أعداد هائلة من الوظائف من جهة ثانية، وذلك بالنظر للخصائص التقنية للقطاع والتي تتطلب يدا عاملة كيثفة مما يمكن من امتصاص أعداد مهولة من العاطلين عن العمل، إلا أن الواقع المر الذي كشفت عنه إحصائيات الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، يجعلنا ندق ناقوس الخطر فيما يتعلق بالركود التنظيمي و الهيكلي الذي يعيشه القطاع السياحي الوطني بالرغم من كل الأرقام التي تفيد بتحقيق بعض الإنجازات هنا أو هناك.

٣- مساهمة قطاع السياحة في الاقتصاد الجزائري:

مما لا شك فيه أن للقطاع السياحي أهمية بالغة في تنمية الاقتصاديات، و هو اليوم يلعب دور محرك تنموي منفصل نسبيا عن الهزات الاقتصادية المرتبطة بشكل أو بآخر بالقطاع الصناعي، كما أن توفيره للكثير من الوظائف جعل منه قطاعا ذو أهمية بالغة بالنسبة للدول والحكومات التي ما فتأت تحاول التقليل من معدلات البطالة، دون جدوى في الكثير من الأحيان، وعليه كان من الضروري التساؤل عن حجم هذا القطاع على المستوى الوطني وعن مدى مساهمته في خلق الثروة داخل الاقتصاد الوطني.

اعتمادا على تقرير صادر عن الهيئة الدولية للسفر و السياحة في سنة ٢٠١٥ مخصص لإعطاء تشخيص دقيق لقطاع السياحة و الأسفار الجزائري، سنحاول تقديم قراءة معمقة لأهم المؤشرات التي من شأنها أن تعطي فكرة واضحة عن أهمية هذا القطاع على المستوى الوطني.

وحسب ذات التقرير فقد بلغت مساهمة قطاع السياحة في الناتج الداخلي الخام في سنة ٢٠١٥ ٣,٥٪، و هي تضم بناء الهياكل القاعدية، الفنادق، وكالات الأسفار، النقل الجوي، المطاعم.....الخ، و يتوقع أن ترتفع هذه المساهمة إلى حدود ٣,٨٪ بحلول سنة ٢٠٢٥، والشكل التالي يوضح التذبذب الذي تعرفه مساهمة القطاع السياحي في الناتج الداخلي الخام منذ سنة ٢٠٠٥ و إلى غاية السنة المتوقعة ٢٠٢٥، و هو ما يعكس النمو غير المتوازن لهذا القطاع و غياب رؤية واضحة و إستراتيجية محددة، و التي لا يمكن أن تترجم إلا من خلال معدلات نمو ثابتة أو متزايدة سنوي[٣٣].

[٣٣] David Scowsill. (٢٠١٥). 'Travel & Tourism Economic Impact ٢٠١٥ – ALGERIA- ', The Authority on World Travel & Tourism, Repport, P:٣ .

شكل رقم: -٤-، مساهمة قطاع السياحة الجزائري في الناتج الداخلي الخام-

المصدر: David Scowsill. (٢٠١٥). 'Travel & Tourism Economic Impact ٢٠١٥ –ALGERIA- , The Authority on World Travel & Tourism, Repport, P:٣ .

كما يشير ذات التقرير إلى أن قطاع السياحة الجزائري قد خلق ما يقارب ٣٣٢٥٠٠ منصب عمل أي ما يعادل، ٣%، من إجمالي الوظائف المشغولة، و تضم هذه الوظائف مجال الفندقة، السفر، الإطعام و غيرها من المجالات ذات الارتباط المباشر أو غير المباشر بقطاع السفر و السياحة ، و يتوقع أن يصل عدد المناصب المتولدة عن القطاع ٤٨٣٠٠٠ منصب مباشر بحلول سنة ٢٠٢٥، والشكل التالي يوضح تأثير قطاع السفر و السياحة على التوظيف في الجزائر[٣٤].

شكل رقم: -٥-، مساهمة قطاع السياحة الجزائري في التوظيف-

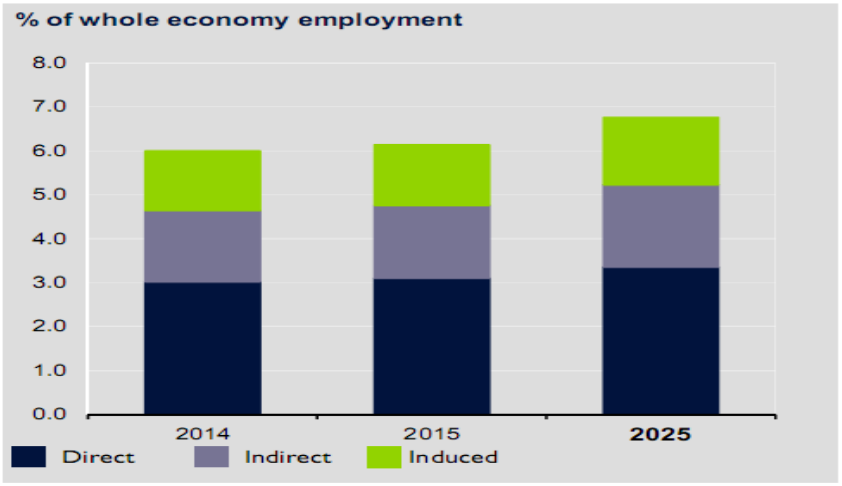

المصدر: David Scowsill. (٢٠١٥). 'Travel & Tourism Economic Impact ٢٠١٥ –ALGERIA- , The Authority on World Travel & Tourism, Repport, P:٤ .

[٣٤] David Scowsill. (٢٠١٥). 'Travel & Tourism Economic Impact ٢٠١٥ – ALGERIA- ', The Authority on World Travel & Tourism, Repport, P: ٤.

ويتبين من الشكل أن هناك صعوبة كبيرة تحيط بعملية تطوير أعداد مناصب الشغل داخل القطاع السياحي الجزائري مما ينبئ بوجود صعوبة بالغة في تقدم عملية تطوير هذا القطاع مما ينعكس سلبا على قدرته على امتصاص البطالة بشكل أقوى و أسرع.

أما فيما يتعلق بأعداد السياح فيشير التقرير إلى أن العدد المحقق في سنة ٢٠١٥ بلغ ٣،١ مليون سائح، و يتوقع أن يصل العدد إلى ٣،٦ مليون سائح بحلول سنة ٢٠٢٥، و تعكس هذه الأرقام الضعف الكبير في جاذبية الجزائر كوجهة سياحية، خاصة إذا ما قدمنا ما تفيد به بعض التقارير و خاصة تلك الصادرة عن مصالح الجمارك الجزائرية، من أن معظم الوافدين هم من أبناء الجالية الجزائرية في الخارج، و هو ما يزيد الوضعية سوءا إذ تصبح الأرقام المعبر عنها في تقرير الهيئة الدولية أكثر صدقا، إذا لا يمكن أن يتصور تزايد لأعداد السياح خلال عشرة سنوات بين سنتي ٢٠١٥ و ٢٠٢٥، و في ضل معدلات نمو طبيعية و رؤية إستراتيجية بعدد لا يتجاوز ٦٠٠٠٠٠ سائح إضافي خلال عشر سنوات، و هو ما يبين حالة الجمود و الركود التي يعاني منها قطاع السياحة الوطني[٣٥].

شكل رقم: -٦-، تطور عدد و نوعية السياح في الجزائر-

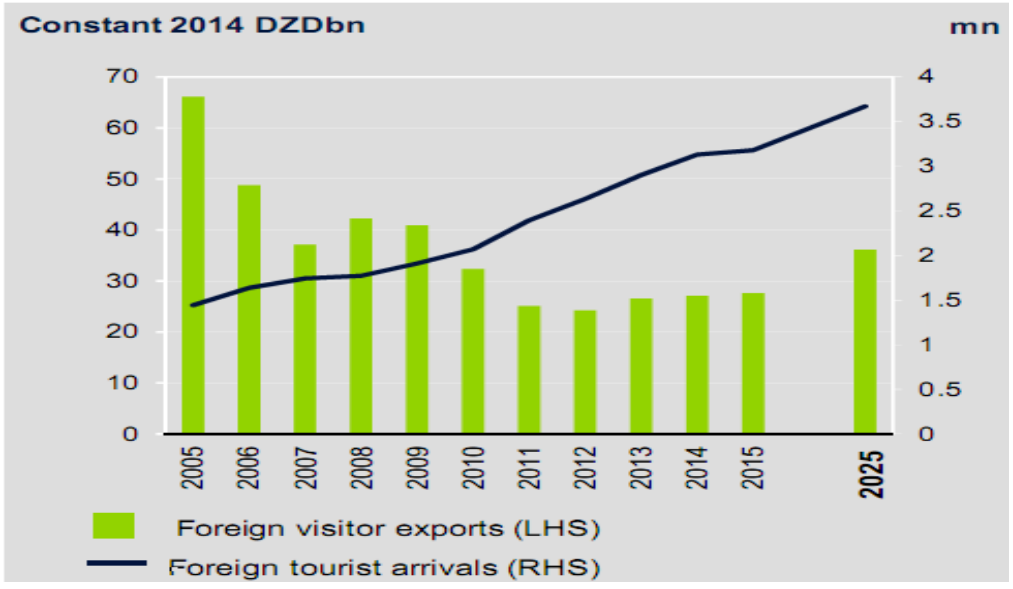

المصدر: David Scowsill. (٢٠١٥). 'Travel & Tourism Economic Impact ٢٠١٥ –ALGERIA- , The Authority on World Travel & Tourism, Repport, P:٥.

[٣٥] David Scowsill. (٢٠١٥). 'Travel & Tourism Economic Impact ٢٠١٥ – ALGERIA- ', The Authority on World Travel & Tourism, Repport, P: ٥.

إضافة إلى ما سبق تجدر الإشارة إلى أن معظم الإنفاق في قطاع السياحة الجزائري مشكل من مجموع ما ينفقه السكان المحليون و السياح الداخلون، حيث يبلغ الإنفاق السياحي المدر للعملة الأجنبية ٣%، و هو ما يؤكد تحليلنا السابق فيما يتعلق بضعف الإقبال على الجزائر كوجهة سياحية، مما يؤثر سلبا على نمو القطاع خاصة في ظل ضعف إقبال المستثمرين الأجانب على اقتحام السوق الجزائرية من جهة و قلة الإيرادات المحققة من جهة ثانية.

شكل رقم: -٧-، طبيعة الإنفاق السياحي في الجزائر

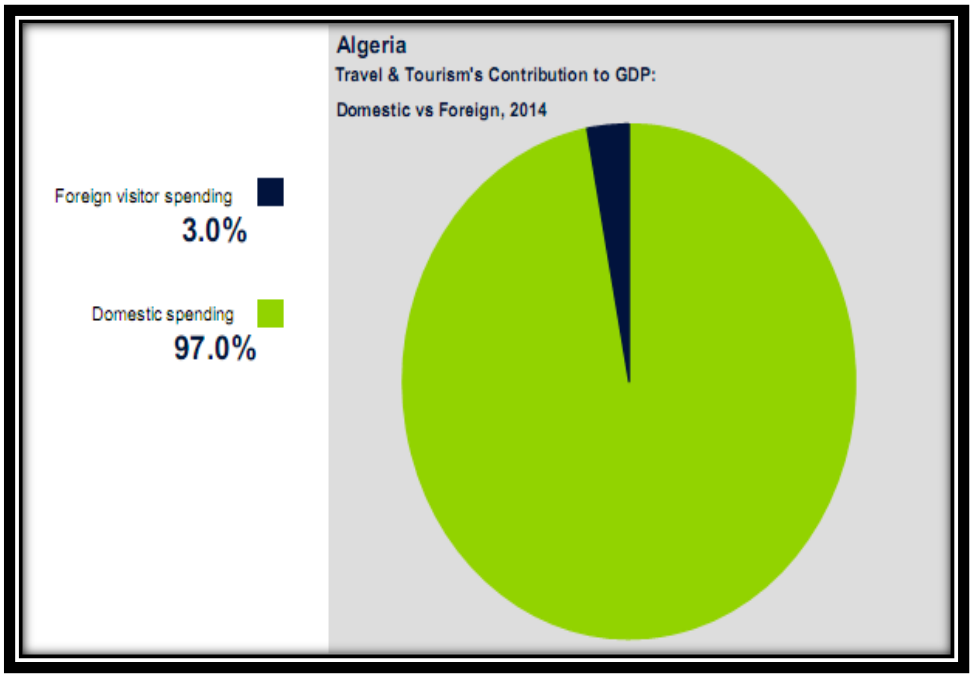

المصدر: David Scowsill. (٢٠١٥). 'Travel & Tourism Economic Impact ٢٠١٥ –ALGERIA- , The Authority on World Travel & Tourism, Repport, P:٦ .

لقد اتضحت الوضعية الصعبة التي يشهدها القطاع السياحي الجزائري، حيث أن البيانات الوطنية و التقارير الدولية تعطي صورة عن قطاع سياحي جزائري هزيل، و السؤال المطروح عند هذا المستوى من البحث هو : ما هي مكامن ضعف القطاع السياحي الوطني؟ وهل من حلول جذرية ؟، و هو ما سنحاول تقديمه في هذا العنصر الأخير من البحث و ذلك اعتمادا على ما جاء في تقرير التنافسية الدولي، وخاصة باستخدام مكونات مؤشر التنافسية في مجال السفر و السياحة.

٤- تحليل القدرات التنافسية للجزائر على ضوء مؤشر التنافسية الخاص بالأسفار و السياحة:

كانت الجزائر من بين الدول التي تناولها التقرير الدولي حول التنافسية في مجال الأسفار و السياحة، حيث قدم هذا الأخير تحليلا متكاملا لمختلف أبعاد و مكونات تنافسية الدول في مجالي السياحة و السفر، و كانت النتائج المتعلقة بالقطاع السياحي الجزائري غير مرضية تماما، حيث احتلت الجزائر في سنة ٢٠١٣ المرتبة ١٣٢ عالميا من بين ١٤٠ دولة كانت من ضمن الترتيب، متراجعة ب١٧ مرتبة عن ترتيب سنة ٢٠٠٩، و هذا الترتيب إنما يؤكد ما قدمناه من تحليل حول ضعف القطاع السياحي الجزائري من جهة و يعكس هشاشة اقتصادية متزايدة من جهة ثانية، قد تكون على قدر مرتفع من الخطورة، و الشكل التالي يبين عدد الوافدين إلى الجزائر بين الفترتين ١٩٩٥ و ٢٠١١، و هو يحمل مفارقة عجيبة مفادها تزايد ملحوظ في عدد السياح الوافدين منذ سنة ٢٠٠٩ في حين أن جملة الإيرادات كانت في تناقص ملحوظ، و هو ما يعطي فكرة عن الأموال المسربة خارج الدائرة البنكية.

شكل رقم: -٨-، تطور عدد السياح مقارنة بالمداخيل السياحية.

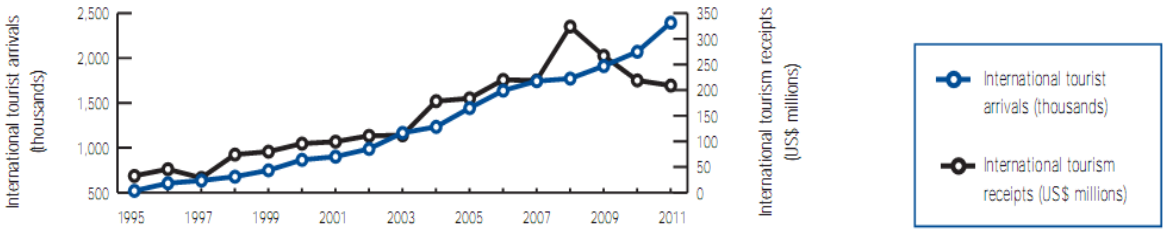

المصدر: Jennifer Blanke and Thea Chiesa. (٢٠١٣). 'The Travel & Tourism -Competitiveness Report ٢٠١٣', Word Economic Forum, Insight Report, P:٨٩ .

أما فيما يتعلق بالمحاور الأساسية لمؤشر التنافسية العالمي الخاص بمجال الأسفار والسياحة فقد حلت الجزائر في المرتبة ١٣٤ بالنسبة للمحور المتعلق بالمحيط التنظيمي، وفي المرتبة رقم ١٢٦ فيما يتعلق بالمحور الثاني و المخصص لقياس جودة مناخ الأعمال و الهياكل القاعدية، أم المحور الثالث فقد كنت المرتبة المتحصل عليها هي المرتبة ١٢٣، و هذه المراكز المتأخرة تعطي فكرة واضحة عن مدى ضعف القدرات التنافسية الوطنية في مجال السياحة والسفر، و لا يستغرب ذلك إذا ما لمسنا ذلك الضعف الذي يعتري القطاع السياحي الوطني حتى على وجه المقارنة مع بقية القطاعات الوطنية فيما يتعلق بمدى جاذبيته و استقطابه للمستثمرين، والشكل التالي يبين هذه النتائج.

شكل رقم: -٩-، نتائج تطبيق مؤشر التنافسية الدولي في مجال الأسفار و السياحة على القطاع السياحي الجزائري.

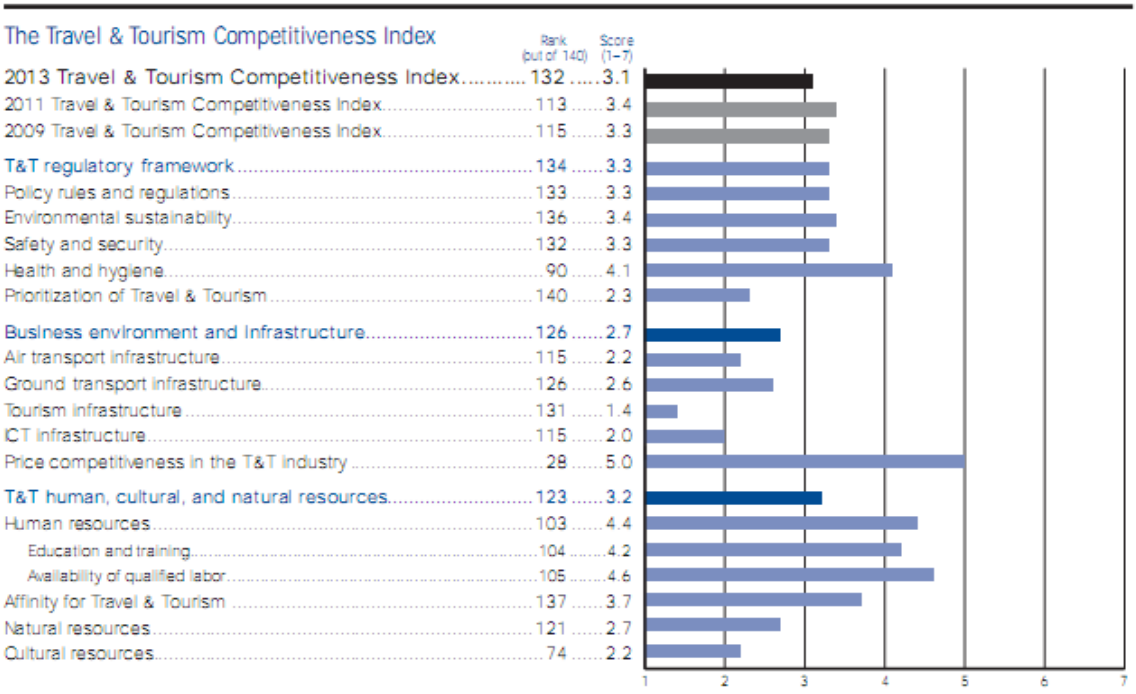

المصدر: - Jennifer Blanke and Thea Chiesa. (٢٠١٣). 'The Travel & Tourism -Competitiveness Report ٢٠١٣', Word Economic Forum, Insight Report, P:٨٩ .

إذا ما تناولنا مكونات مؤشر التنافسية في مجال الأسفار و السياحة نخلص إلى ما يلي[٣٦]:

- فيما يتعلق بالمكون الأول: نلاحظ أن ضعفا كبيرا قد سجل فيما يتعلق بالتشريعات الضامنة لحقوق الملكية عموما، و بصفة اخص ما تعلق منها بالشراكة و ملكية الأجانب للعقارات أو غيرها، كما أن الحصول على التأشيرة كان من بين أكثر العقبات المسجلة أمام تطور القطاع السياحي، ناهيك عن الثقل المسجل في التشريعات و الأطر القانونية المنظمة لإطلاق المشاريع، و هو ما يفسر العدد القليل للمشاريع المحققة على أرض الواقع في قطاع السياحة الجزائري و الذي سبق و أن أشرنا إليه.
- بالنسبة للمكون الثاني: و المتعلق بحماية المحيط و الحفاظ عليه نجد أن التشريعات المكرسة لحماية المحيط قليلة العدد، كما أن ما هو موجود منها غير مفعل و هو ما يعكس و يفسر تدهور المحيط و البيئة عموما في الكثير من المناطق.

[٣٦] Jennifer Blanke and Thea Chiesa. (٢٠١٣). 'The Travel & Tourism Competitiveness Report ٢٠١٣', Word Economic Forum, Insight Report, P:٩٠ .

- بالنسبة للمكون الثالث: و المتعلق بالسلامة و الأمن، نجد أن أكثر ما يؤرق السائح أو الوافد الأجنبي هو كثرة حوادث المرور و ارتفاع عدد الوفيات جراء تلك الحوادث، كما أن تكاليف الأعمال تعتبر مرتفعة نوعا ما مقارنة بما هو موجود في الدول المتقدمة.
- بالنسبة للمكون الرابع : و المتعلق بالصحة و النظافة فنلاحظ أن أهم نقطتين تعلقتا بمدى توفر الماء الشروب و بوجود شبكات الصرف الصحي و في هذه النقطة لم تكن مرتبة الجزائر متأخرة بشكل كبير.
- بالنسبة للمكون الخامس: و المتعلق بمدى الاهتمام بالقطاع فقد تمت الإشارة إلى أن الحكومات المتعاقبة لم تولي قطاع السياحة الأهمية اللازمة، حيث أن الإحصائيات التي قدمناها و الصادرة عن الديوان الوطني للسياحة تؤكد قلة الاهتمام بهذا القطاع الحيوي.
- بالنسبة للمكون السادس: كان أهم ما سجل من نقائص يتمثل في ضعف البنى القاعدية المخصصة لنشاط الطيران، إضافة إلى قلة الوجهات العالمية، و هو ما يعكس البنية التنظيمية البدائية لقطاع الطيران و غياب الرؤية التجارية الفعالة لصالح نمط تسييري منغلق و مترسخ في إطار المرفق العام.
- بالنسبة للمكون السابع : و المتعلق بالهياكل القاعدية المخصصة للنقل، نجد أن أهم ما سجل يدور حول ضعف جودة الطرقات و بدائية الموانئ، ناهيك عن الاكتظاظ الكبير الذي تعرفه الطرقات، بالرغم من كل ما بذل من مجهودات في هذا المجال.
- بالنسبة للمكون الثامن: و المتعلق بالهياكل القاعدية المباشرة المخصصة للسياحة، فقد كانت النقائص تدور حول قلة أماكن الاستقبال من جهة و قلة الاستخدام لوسائل الدفع الالكترونية من جهة ثانية.
- بالنسبة للمكون التاسع: فقد كان التركيز على ضعف استخدام شبكة الانترنت و الأجهزة الالكترونية في مجال التجارة الالكترونية.
- بالنسبة للمكون العاشر: و المتعلق بتنافسية الأسعار فقد تمت الإشارة إلى ارتفاع الرسوم المختلفة إضافة إلى غلاء مرافق الاستقبال.
- بالنسبة للمؤشر الحادي عشر: و المتعلق بالموارد البشرية فقد تمت الإشارة إلى ضعف منظومة التعليم و التدريب عموما.
- بالنسبة للمكون الثاني عشر: و المتعلق بمدى القابلية للانفتاح و استقبال الآخر فقد جاء التقرير بنتيجة مفادها وجود ضعف كبير في استعداد السكان المحليين لاستقبال السياح الأجانب.

- بالنسبة للمكون الثالث عشر: و المتعلق بـالموارد الطبيعية فقد أشار التقرير إلى قلة الاهتمام بالمحيط و بتثمين الموارد الطبيعية.
- بالنسبة للمكون الرابع عشر: و المتعلق بالموارد الثقافية، فقد أشار التقرير إلى غنى الجزائر بالمواقع الأثرية و الحظائر و الموروث الثقافي، و كان أبرز ما سجل من نقائص هو قلة المعارض و ضعف الصناعات التقليدية.

خلاصة:

إن الهدف من هذا البحث هو تسليط الضوء على مكامن الضعف الأساسية في قطاع السياحة الجزائري، حيث أن أي إصلاح يرمي إلى تطوير هذا القطاع و بعث صناعة سياحية حقيقية من الضروري أن يستهدف مكامن الضعف قبل أن يسعى إلى تطوير و دعم أنشطة معينة، و عليه فقد تم التحقق من جملة الفرضيات التي سيقت في بداية البحث.

- بالنسبة للفرضية الأولى، فقد تم تأكيدها، حيث تبين أن القطاع السياحي الجزائري يعاني من التهميش و قلة الاهتمام، استثماريا، إذ بينت الإحصائيات و البيانات أن هذا الأخير يعاني من قلة الجاذبية الاستثمارية، و اتضح فيما بعد أن ذلك الضعف راجع إلى جملة من الأسباب متعددة الأبعاد.
- الفرضية الثانية، تم تأكيدها أيضا، حيث اتضح أن القطاع السياحي الجزائري يساهم بشكل ضئيل جدا في خلق الثروة و التنمية الاقتصادية.
- بالنسبة للفرضية الثالثة، فقد تم إثباتها أيضا، إذ بات من الواضح أن الركود الذي يعاني منه القطاع السياحي الجزائري راجع إلى ضعف متعدد الأبعاد، بيننا مكوناته على ضوء تقرير التنافسية الدولي في مجال السفر و السياحة.

وأخيرا تجدر الإشارة إلا أن ضعف التنافسية في قطاع ما إنما هو حسب رأينا نتاج ضعف التنافسية العامة للاقتصاد، وعليه فاستهداف الكل من شأنه أن يغني استراتيجيا عن استهداف مختلف الأجزاء بالإصلاح و التطوير.

التوصيات:

من خلال ابراز نتائج البحث مكامن (نقاط) ضعف القطاع السياحي في الجزائر على ضوء المؤشر، على الحكومة أخذ بنظر الاعتبار كافة التوصيات البحث والقيام بمايلي:

أولاً. قيام الحكومة بإجراءات لتذليل المعوقات التي أدت الى ضعف القطاع السياحي رغم وجود المواقع الأثرية والشواطئ والموروث الثقافي في الجزائر .

ثانياً. تسهيل دخول السواح الاجانب وتقليل عمل الروتين في المطارات والموانئ البحرية والمنافذ الحدودية لغرض تشجيع القطاع السياحة فيها.

ثالثاً. الاهتمام بالمرافق السياحية في البلد وتطويرها من حيث توفير الفنادق والشقق والاهتمام بالشواطئ البحرية، وكذلك الصحارى.

رابعاً. قيام الحكومة وبتعاون مع القطاع الخاص بتطوير الكوادر البشرية في مجال السفر والسياحة والاستفادة من تطور الاتصالات، والانفتاح على شركات السياحة العالمية.

خامساً. قيام الحكومة وبتعاون مع القطاع الخاص بالترويج عن السياحة في الجزائر وعن طريق السفارات والقنصليات المتواجدة في دول العالم.

سادساً. قيام الحكومة الجزائرية بتطوير الاستثمار في قطاع السياحة عن طريق شركات السياحة العالمية لتطوير هذا القطاع لأهمية زيادة الدخل القومي والوطني معاً.

قائمة المراجع و المصادر: List of sources and references

١. Jennifer Blanke and Thea Chiesa. (٢٠١٣). 'The Travel & Tourism Competitiveness Report ٢٠١٣', Word Economic Forum, Insight Report, P:٥.

٢. David Scowsill. (٢٠١٥). 'Travel & Tourism Economic Impact ٢٠١٥ – ALGERIA- ', The Authority on World Travel & Tourism, Report, P:٣ .

٣. Canadian Tourism Commission, Canadian Tourism Industry Benchmark Study, ٢٠٠٧

٤. Eurostat (٢٠١٠), Methodologies and Working papers: Tourism Satellite Accounts in Europe

٥. International Labor Organization, Developments and challenges in the hospitality and tourism sector, Issues paper for discussion at the Global Dialogue Forum for the Hotels, Catering, Tourism Sector (٢٣–٢٤ November ٢٠١٠)

٦.OECD (٢٠١٠), A Framework for the Evaluation of Tourism Policies and Programs: Final Report.

٧.Tourism Research Australia, “State of the Industry Report ٢٠١٢”, Canberra ٢٠١٢

٨.World Tourism Organization (٢٠١١), Tourism Towards ٢٠٣٠ / Global Overview

٩.http://pub.unwto.org/WebRoot/Store/Shops/Infoshop/٤E٩٨/٠٧B٦/A١D٨/٣٨٢D/٥B٣٥/C٠A٨/٠١٦٤/٣٠٦٦/١١١٠١٤_TT_٢٠٣٠_global_overview_excerpt.

١٠.World Travel and Tourism Council, How does Travel and Tourism compare to other sectors?: Summary of Findings, April ٢٠١٢.

١١.**http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement?id=٣٩٥**

١٢- موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار -ANDI-على شبكة الانترنت، متاح على الرابط التالي: